الجمهورية التونسية
الدورة العادية الرابعة
مجلس نواب الشعب
2018

-2017

تقريــر لجنـة

الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال

خدمات النقل الجوي مبرم بتاريخ 23 مارس 2017 بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان

(عدد 2018/13)

- **تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:**
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:**
- **الوثائق المرفقة لمشروع القانون:** وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية.
- **تاريخ بدأ الأشغال:** جلسة يوم 21 فيفري 2018
- **تاريخ انتهاء الأشغال:** جلسة يوم 28 مارس 2018

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

نائب رئيس اللجنة: إبراهيم بن سعيد **مقرر اللجنة: منير الحمدي**

مقررة مساعدة: محبوبة بن ضيف الله **مقرر مساعد: الناصر الشنوفي**

أولا: تقديم مشروع القانون

في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز الربط الجوي نحو إفريقيا وتطوير التبادل في شتّى المجالات بين تونس ومختلف جهات القارة الإفريقية، واستعدادا لفتح الخط الجوي المنتظم تونس/الخرطوم من قبل شركة الخطوط التونسية، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان في 23 مارس 2017 اتفاقا ثنائيا في مجال خدمات النقل الجوي يلغي ويعوض الاتفاق الثنائي المبرم بين البلدين في 26 أكتوبر 1980 وذلك بهدف مواكبة التطورات التشريعية والتنظيمية التي يشهدها قطاع النقل الجوي على المستوى الدولي من خلال:

- اعتماد الصياغة النموذجية لمختلف مواد الاتفاق والموصى بها من قبل منظمة الطيران المدني الدولي.
- ملاءمة الاتفاق الجديد للمعايير الدولية خاصة في مجال السلامة الجوية وأمن الطيران المدني.
- منح مزيد من التحرير والمرونة في ما يتعلق باستغلال خدمات النقل الجوي بين الطرفين.

ويتضمن هذا الاتفاق بالخصوص ما يلي:

1- منح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر حقوقا تتعلق بالخدمات الجوية المنتظمة والمتمثلة خاصة في حق عبور إقليم الطرف الآخر دون الهبوط فيه، حق الهبوط بإقليم الطرف المتعاقد الآخر لأغراض غير تجارية، حق الهبوط بإقليم الطرف المتعاقد الآخر عند استغلال الطرق المحددة في ملحق الاتفاق وذلك لغرض إركاب وإنزال الركاب والبضائع والبريد المنقولين، هذا إضافة إلى عدّة حقوق أخرى وذلك بشروط مبينة بالاتفاق.

13- حق أي مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين في الدخول في ترتيبات تسويقية مع أي مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر، على غرار اتفاقية تقاسم الرموز.

14- التزام الطرفين المتعاقدين، عن طريق سلطات الطيران المدني، بالتشاور الثنائي في كل المسائل التي تهم تطبيق الاتفاق.

15- التنصيص علي كيفية تعديل الاتفاق أو ملحقه ودخول هذه التعديلات حيز التطبيق وشروط إنهاء العمل بهذا الاتفاق.

16- التنصيص على تسجيل هذا الاتفاق لدى منظمة الطيران المدني الدولي.

17- كيفية دخول هذا الاتفاق حيز المفعول.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة يوم 21 فيفري 2018 لدراسة مشروع القانون الأساسي المحال عليها في فصله الوحيد ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به ونص الاتفاقية. ثم استمعت في جلستها ليوم 28 مارس 2018 إلى السيد وزير النقل لمزيد الدرس.

وبيّن السادة النواب أهمية هذه الاتفاقية ودورها في تعزيز الحركة الاقتصادية ومزيد تدعيم العلاقات مع الدول الافريقية التي من شأنها جلب الاستثمارات وتدعيم القطاع السياحي. وتساءلوا إن كانت هذه الاتفاقيات نابعة من إرادة وتخطيط وإستراتيجية لوزارة النقل وللحكومة بصفة عامة لتطوير قطاع النقل واكتساح أسواق جديدة أو نابعة من التزامات وضغوطات دولية وإقليمية واستوضحوا حول فلسفة الحكومة لتعديل الاتفاقيات القديمة أو إمضاء اتفاقيات جديدة. كما أبدى بعض النواب استغرابهم من تأخر فتح خط جوي مباشر بين تونس والسودان رغم ما يزخر به هذا البلد من إمكانيات استثمارية كبرى.

وأفاد السيد الوزير أن الاتفاقية المذكورة تهدف إلى تعزير التواجد التونسي بالسوق الافريقية وتهدف لمواكبة التطّورات التنظيمية والتشريعية والنمو السريع نتيجة للمنافسة العالية التي شهدها مجال النقل الجوي الدولي وتحقيق خدمات جوية وفقا لاحتياجات المسافرين والشاحنات وفي محيط يتميز بأعلى درجات السلامة والأمن ويكسب ثقة الجمهور في سلامة الطيران المدني وجودة الخدمات الجوية بين البلدين.

وأكّد أن هذه الاتفاقية ترمي كذلك إلى الاستعداد لفتح الخط الجديد (تونس-خرطوم العاصمة السودانية) من قبل شركة الخطوط التونسية وتجاوز الإشكال المتعلق بمعطيات والتزامات سابقة بين البلدين وبرفض الطرفين آلية تحويل الأموال وسيتم حسم المسألة في أقرب الآجال بعد التشاور مع وزارة المالية.

وأوضح أن تونس دعت خلال اجتماع سابق لوزراء النقل بجامعة الدول العربية إلى مزيد توسيع التعاون مع الدول العربية في مجال النقل البحري وتنمية المبادلات التجارية وقد تم الاتفاق بصفة مبدئية على فتح خط بحري بين تونس ومصر والأردن. وجدّد تأكيده أن مثل هذه

الاتفاقيات ليست اعتباطية ولكنها تستند إلى دراسات ورؤية واضحة وتنسيق مع البلدان المعنية في عديد الجوانب لا سيما منها المتعلق بالأمن والسلامة مشيرا إلى وجود اتفاقيات يتم تحيينها من حين إلى آخر قصد تطوير بعض المفاهيم وتحسين المجالات وأن هذه الاتفاقيات تأخذ بعين الاعتبار تطور النقل البحري على المستوى الدولي وكذلك مصلحة الدولة التونسية في المجال.

ثالثا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بالإجماع على مشروع القانون الأساسي المعروض.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
الزهير الرجبي	**منير الحمدي**

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الكتابة العامة

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال خدمات النقل الجوي مبرم بتاريخ 23 مارس 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان

فصل وحيد:

تمت الموافقة على الاتفاق الملحق بهذا القانون الأساسي والمبرم بالخرطوم بتاريخ 23 مارس 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان في مجال خدمات النقل الجوي.